Organisation for Economic Co-operation and Development
DOCUMENT CODE

English - Or. English For Official Use

تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الأعمال الزراعية الليبي

ورقة قضايا للحوارات بين القطاعين العام والخاص حول قطاع الأعمال الزراعية في ليبيا

تهدف هذه الوثيقة إلى توجيه سلسلة من الحوارات بين القطاعين العام والخاص (PPD) حول قطاع الأعمال الزراعية في ليبيا (سبتمبر 2022 - فبراير 2023). تقدم الوثيقة تقييمًا أوليًا للقطاع، بما في ذلك قدرته على تنويع الاقتصاد الليبي، والتحديات الرئيسية التي تعيق نمو القطاع، مثل الإطار التنظيمي، وبيئة الأعمال، والاكتفاء الذاتي في ليبيا وإمكانات التصدير. المشاركون مدعوون لتبادل آرائهم ووجهات نظرهم حول التحديات والأولويات المشتركة لقطاع الأعمال التجارية الزراعية. ستساهم الاستنتاجات في وضع خارطة طريق لإصلاح السياسات في هذا القطاع. ستدعم هذه الوثيقة أيضًا تشكيل منصة PPD في ليبيا والتي ستشمل كلاً من صانعي السياسات وممثلي القطاع الخاص.

الأراء المطروحة والحجج المستند إليها في هذه المذكرة هي فقط آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمنظمة التعاون والتنمية االقتصادية.

هذه المذكرة هي عبارة عن مسودة، يُرجى عدم االقتباس منها أو االستشهاد بها.

جهات االتصال:
محمد بركة، محلل سياسات، Mohammed.Baraka@oecd.org

إنّ هذه الوثيقة، بالإضافة إلى أيّ بيانات وخرائط مدرجة فيها، لا تخل بوضع أو سيادة أيّ إقليم، أو بترسيم الحدود والتخوم الدوليّة ولا باسم أيّ إقليم أو مدينة أو منطقة.

تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الأعمال الزراعية الليبي

إن الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية لأنشطة الأعمال التجارية الزراعية في ليبيا سيبني صمود البلاد في مواجهة الصدمات العالمية والإقليمية وتحسين الأمن الغذائي في ليبيا، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بشكل عام، تستورد ليبيا حوالي 50٪ إلى 70٪ من الغذاء المستهلك على المستوى الوطني (OECD, 2016[1]) - (Juillard H., 2021[2])، والتي تمثل 2.6 مليار دولار أمريكي، 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. هذا الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية يترك قطاع الأعمال التجارية الزراعية عرضة لانقطاع الإمدادات بسبب الصراعات الدولية. في عام 2021، استوردت ليبيا ما يقرب من 65٪ من قمحها من أوكرانيا وروسيا (FAO, 2021[3])، مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا. وهذا يعزز قضية تطوير قطاع الأعمال الزراعية من أجل تقليل الاعتماد الأجنبي على المنتجات الغذائية. تقليل المخاطر على الأمن الغذائي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ضمان صمود اقتصادي أعلى، فإن تحسين الأنشطة الاقتصادية في إطار هذا القطاع يمكن أن يدعم تعزيز التنوع الاقتصادي في ليبيا، والنمو المستدام ، وخلق فرص العمل. حددت المشاورات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2013-2016 بأن قطاع الأعمال الزراعية لديه إمكانية خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي (OECD, 2016[1]). أكدت الدراسات الاستقصائية الأخيرة بأن الإمكانات المقدرة والمتصورة وراء هذا القطاع لا تزال عالية. في ليبيا، الشعور العام هو أن الأعمال التجارية الزراعية لديها إمكانات نمو كبيرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتمادها الحالي الكبير على الأسواق الخارجية. وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على إصدار التقري، لا تزال أهداف التنويع في ليبيا بعيدةً عن التحقيق. وفي حين استمرّت وتيرة الأنشطة الاقتصاديّة غير المرتبطة بالهيدروكربونات بالانخفاض (الشكل 1)، بدأ قطاع النفط ينتعش تدريجيًّا (بالطبع، لم يَخلُ مسار الانتعاش من الصدمات) ليصل القيم التاريخيّة المحتملة.

الشكل 1. بينما استعاد قطاع الهيدروكربونات ثقله الذي كان عليه قبل الأزمة، انخفض الحجم الاقتصادي غير الهيدروكربوني بشكلٍ مطرد منذ عام 2013

يظهر المحور الأيسر النسبة المئويّة للناتج المحلّي الإجمالي لليبيا، بينما يظهر المحور الأيمن القيمة المضافة بملايين الدينار الليبي.

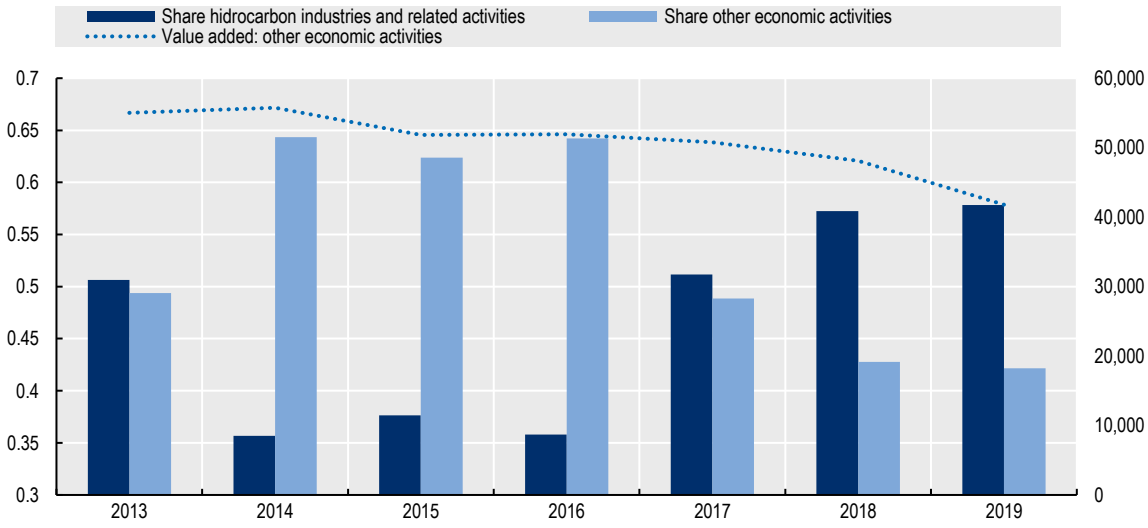

المصدر: حسابات خبراء منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، النشرة الاقتصاديّة للربع الرابع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، عام 2021.

يمكن ملاحظة تراجع الأنشطة الاقتصاديّة غير الهيدروكربونيّة في ليبيا من خلال تركيبة سلّة الصادرات فيها، لا سيّما في ما يتعلّق بإنتاج ليبيا للسلع التي تتمتّع بميزة نسبيّة، مقارنةً بالمنافسين الدوليّين الآخرين (الميزة النسبيّة الظاهرة). في الفترة الممتدّة من عام 2014 إلى عام 2019، فقدت سلّة الصادرات الليبيّة عددًا من السلع التي لم تعد تقدّم ميزةً نسبيّة مقارنةً بالسلع المماثلة في السوق العالميّة (الشكل 2). وفي هذا الإطار، فقدت ليبيا ميزة المنتجات الأكثر دقّةً وتكاملًا، ومعظمها من الصناعات الكيميائيّة، بينما لا تزال الصادرات الرئيسيّة الليبيّة ذات المزايا النسبيّة الظاهرة المرتفعة هي النفط ومشتقّاته والغازات (التي شكّلت في المجمل 90٪ من صادرات البلاد في عام 2019).

الشكل 2. فقدت صادرات ليبيا قدرتها التنافسيّة الدوليّة في السنوات الخمس الماضية

حيّز المنتجات في ليبيا. تمثّل الملاحظات البارزة المنتجات المصدرة التي تتمتّع بميزة نسبيّة ظاهرة أعلى من 1.

2014

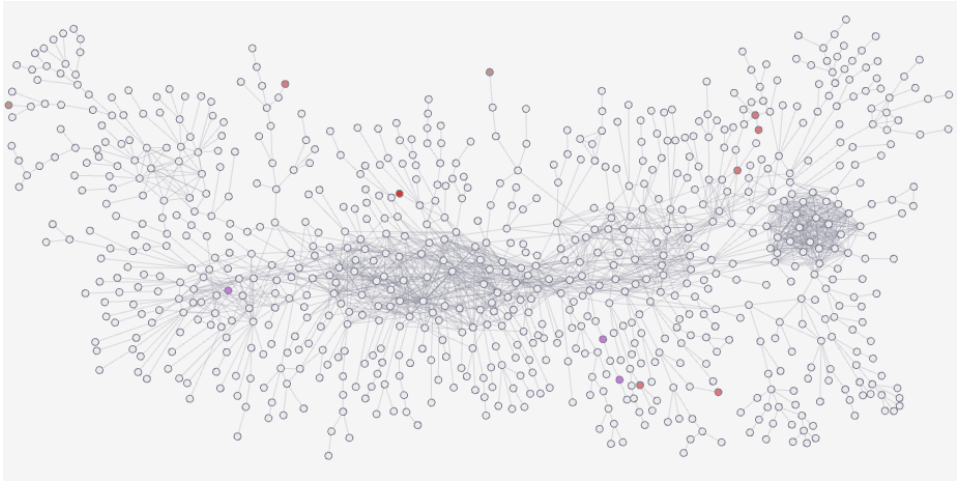

2019

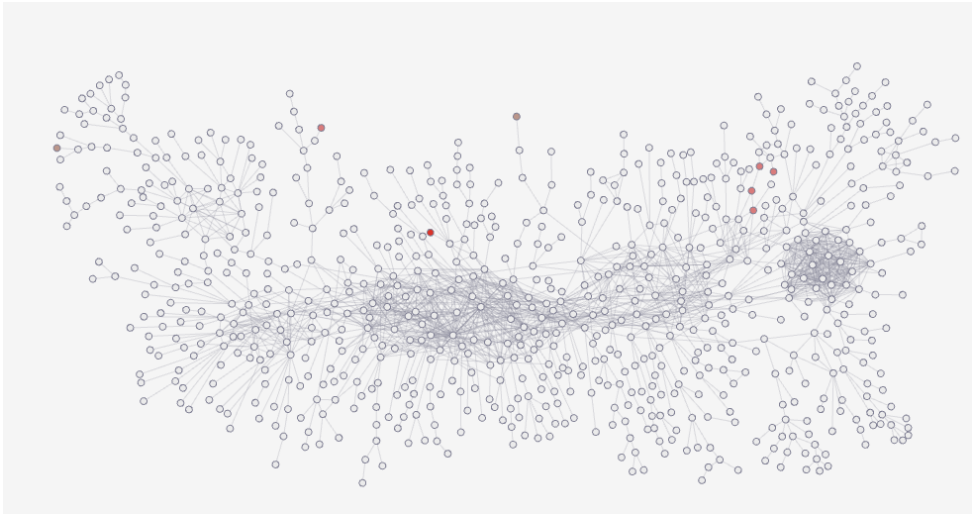

ملاحظة: تمثّل كل عقدة منتجًا، ويتم تحديد حجمها وفقًا لما تمثّل حصّتها من إجمالي صادرات البلاد. ويُشير تعتيم العقدة إلى أيّ درجة يتمّ إنتاج هذا المنتج بميزة نسبيّة ظاهرة. تتركز العُقَد في منتصف خريطة حيّز المنتجات، بينما هي متناثرة في أطرافها. وتتجمّع العديد من المنتجات بشكلٍ طبيعي في مجتمعات منتجات شديدة الارتباط لأنها تتطلّب قدرات مماثلة (مثل المعرفة ومدخلات عوامل الإنتاج). تمثّل المسافة بين المنتجات سهولة "الانتقال" إلى منتج آخر.
المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي وقاعدة بيانات الأمم المتّحدة لإحصاءات التجارة الدوليّة.

الأعمال الزراعيّة (المنتجات الزراعيّة، وصيد الأسماك، وتحضير المنتجات الغذائيّة)

وفق تقديرات منظّمة العمل الدوليّة، ساهم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك في توفير 16.4٪ من إجمالي العمالة في ليبيا في عام 2019 [1]. لكن جاء هذا التقدير منخفضًا وفق دراسةٍ استقصائيّةٍ أجرتها المنظّمة الدوليّة للهجرة في عام 2021 لسوق العمل، حيث بلغت النسبة 1.4٪ فقط من السكّان الليبيّين العاملين. أمّا مع مجالات تحضير المنتجات الغذائيّة، فيمكن أن توفّر هذه القطاعات وظائف لأكثر من 8٪ من السكّان العاملين في البلد (Juillard H., 2021[2]). في عام 2018، أعلنت منظّمة الأغذية والزراعة عن نتائج تقييم الاحتياجات متعدّد القطاعات لعام 2018 الذي تنفّذه الأمم المتّحدة[2] ، والذي خَلُص إلى أنّ 22٪ من الأسر الليبيّة تعمل في الأنشطة الزراعية (FAO, 2019[3]). وفي هذا الصدد، أشار البنك الدولي في تقييمه الأخير للقطاع الخاص في ليبيا إلى أنّ الزراعة وتحضير المنتجات الغذائيّة في عام 2017 يمكن أن يمثّل 2٪ على الأقلّ من الناتج المحلّي الإجمالي للبلد (Rahman, 2020[4]) . وفي عام 2021، أصدر مصرف ليبيا المركزي لأوّل مرّة منذ سنوات إحصاءات حول حصّة الناتج المحلّي الإجمالي لقطاعاته الاقتصاديّة. وفي التقدير الأخير (أي الربع الرابع من عام 2021)، نسب مصرف ليبيا المركزي إلى الزراعة والصيد ومجال الغابات وصيد الأسماك 1.70٪ من الناتج المحلّي الإجمالي الناتج في عام 2019. أمّا بالنسبة لأنشطة تحضير المنتجات الغذائيّة الأُخرَى، فمن الصعب تقديرها لأنها مدمجة في قطاع الصناعات التحويليّة.

الشكل 3. لا تزال المنتجات الزراعيّة والغذائيّة ذات الصلة دون إمكاناتها الاقتصاديّة

القيمة المضافة، النسبة المئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

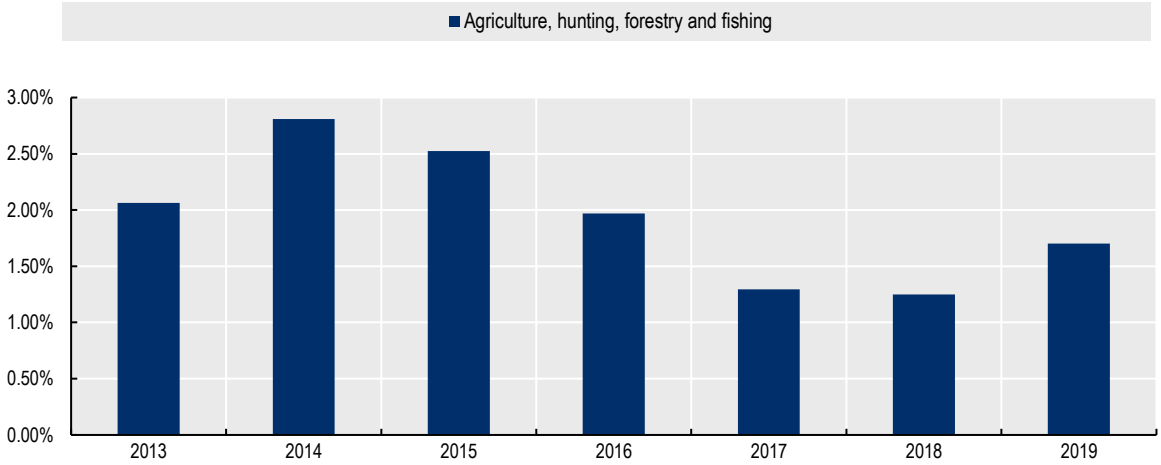

ملاحظة: يقدّم مصرف ليبيا المركزي بيانات عن صيد الأسماك غير المصنّفة مع الزراعة. ومن أجل تبسيط الأمور وبسبب صغر حجمها، قامت منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة بتجميع قيمتها مع قيمة هذه الأخيرة.
المصدر: حسابات خبراء منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، النشرة الاقتصاديّة للربع الرابع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، عام 2021.

شهد إنتاج الأغذية في ليبيا زيادةً ملحوظةً (أكثر من 20 نقطة مئوية) في الفترة الممتدّة من عام 2000 إلى عام 2013، قبل أن يتراجع بشكلٍ طفيفٍ ويدخل في مرحلة ركود (وفق أحدث البيانات في عام 2019 التي تخصّ مؤشّر إنتاج الأغذية لمنظّمة الأغذية والزراعة). كما يمكن أيضًا ملاحظة هذا التراجع والركود في الإنتاج من خلال انخفاض عدد الأسر التي تعمل في الأنشطة الزراعيّة (FAO, 2019[3]) . ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، تحتاج ليبيا إلى استيراد 92٪ من احتياجاتها من الحبوب (FAO, 2020[5])، فضلًا عن أنّها تستورد بشكلٍ عام حوالي 50٪ إلى 70٪ من الأغذية المستهلكة على المستوى الوطني (Juillard H., 2021[2]) - (OECD, 2016[1])، وهو ما يمثّل 2.6 مليار دولار أمريكي، أي 5٪ من الناتج المحلّي الإجمالي للبلد.

[1] جرى الاطلّاع الأخير عليها في عام 2022 https://ilostat.ilo.org/topics/employment/.

[2] تقييم الاحتياجات متعدّد القطاعات لعام 2018 الذي أعدّه مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة، وأشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة في عام 2018.

الشكل 4. تهيمن الأغذية المستوردة على سوق الأغذية والزراعة في ليبيا، إلّا أن الصادرات اكتسبت أهمّيّةً خاصّة في العقد الماضي

بملايين الدولارات الأمريكيّة

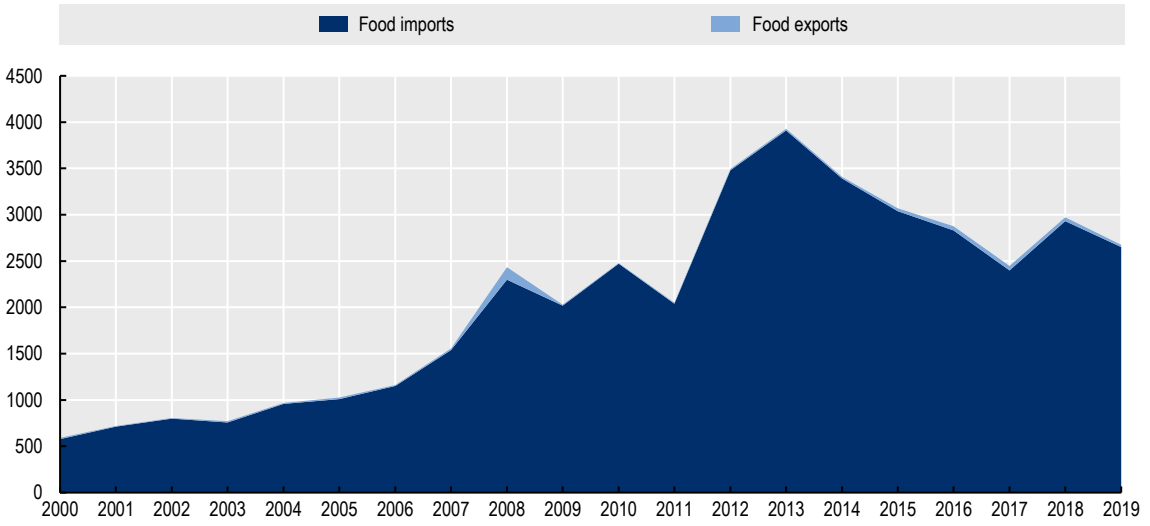

المصدر: حسابات خبراء منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، وقاعدة بيانات الأمم المتّحدة لإحصاءات التجارة الدوليّة.

إدراكًا منها للأهمّيّة الاستراتيجيّة لأنشطة الأعمال الزراعيّة التي تدعم قدرة ليبيا على مواجهة الصدمات العالميّة والإقليميّة وتُساهم في تحسين الأمن الغذائي للبلد -وهو أمرٌ بالغ الأهمّيّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[3]-، دعت منظّمة الأغذية والزراعة إلى بلورة سياسات دعمٍ على المستوى الوطني من أجل "تعزيز الإنتاج الزراعي المقاوم للنزاعات والمراعي للمناخ" في ليبيا (FAO, 2019[3]). ويشمل ذلك تسهيل حصول المزارعين على المدخلات الزراعيّة عالية الجودة والدعم اللازم، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي واللقاحات وبناء القدرات والدعم المالي.

يُساهم تحسين الأنشطة الاقتصاديّة في إطار هذه القطاعات إلى تعزيز القدرة على الصمود، بالإضافة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا والنمو المستدام وخلق فرص العمل. وقد خلُصت الاستشارات التي أجرتها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة في الفترة الممتدّة من عام 2013 إلى عام 2016، إلى أنّ قطاعات الأعمال الزراعيّة الليبيّة تتمتّع بإمكانات تُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (OECD, 2016[1]). وأكّدت أحدث الدراسات الاستقصائيّة وتحليلات أصحاب المصلحة أنّ الإمكانات المقدّرة والملحوظة لهذه القطاعات لا تزال عالية. في ليبيا، يسود شعورٌ عام بأنّ الأعمال الزراعيّة تتمتّع بإمكانات نموٍّ كبيرة، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتمادها الحالي الكبير على الأسواق الخارجيّة.

على سبيل المثال، تقترح منظّمة الأغذية والزراعة تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان إعادة اندماج الليبيّين الذين تركوا العمل الزراعي في ظلّ تهدئة حدّة النزاع الوطني (FAO, 2019[3])، ممّا يضمن خلق فرص عملٍ جديدة وتعزيز مصادر الإيرادات في المناطق الريفيّة في البلد. ووفق تقديرات تقييم سوق العمل الصادر عن المنظّمة الدوليّة للهجرة عن طريق نموذج الإنتاج، سيكون خلق فرص العمل في قطاع الزراعة من بين أكثر الأمور تلبيةً لسيناريو الاستثمار العام والدعم المباشر، بمتوسّط يبلغ حوالي 35.000 فرصة عمل لكل زيادة، أي ما يُعادل 1٪ من الناتج المحلّي الإجمالي الليبي (Juillard H., 2021[2]). ويرى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي توقّعات واعدة للغاية لنموّ العمالة على المدى المتوسّط في قطاع الزراعة وخدمات الأغذية (نموّ القيمة المضافة بنسبة 50٪ للزراعة، و40٪ لخدمات الأغذية خلال 3 سنوات)، كما يقرّ بأهمّيّة الحدّ من اعتماد ليبيا على الأغذية المستوردة. علاوةً على ذلك، يسلّط برنامج الأمم المتحّدة الإنمائي الضوء على أنّ إحدى صفات هذا القطع تتمثّل في تسجيله حصّةً مرتفعةً من وظائف المبتدئين، وذلك من شأنه أن يدعم الشباب والوافدين الجدد في العثور على فرص في سوق العمل (UNDP, 2021[6]). وأقرّ البنك الدولي أيضًا في دراسته بإمكانات المنتجات الزراعية عالية القيمة (مثل التمور)، لا سيّما في المنطقة الجنوبيّة لليبيا (Rahman, 2020[4]) .

[3] أهداف التنمية المستدامة للأمم المتّحدة: الهدف الثاني. https://sustainabledevelopment.un.org/topics/foodagriculture

التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الأعمال الزراعية في ليبيا

الأولوية الاولي: تحسين الإطار التنظيمي

1. *تعزيز التكامل مع الأسواق الدولية*

أدى الافتقار إلى التشريعات والاطار التنظيمي المتعلق بجودة المدخلات الزراعية وتكاليفها إلى ضعف اندماج ليبيا في الأسواق الدولية. غالبًا ما تكون مدخلات الإنتاج متاحة فقط عبر السوق السوداء وبأسعار عالية، مما يدفع المزارعين إلى تفضيل المدخلات الأرخص والأقل جودة مما يؤدي إلى انخفاض الغلة والإنتاجية (FAO and UNDP, 2021[8]). في هذا المجال، دعت منظمة الأغذية والزراعة إلى تنفيذ السياسات التي تدعم الإنتاج الزراعي، ومدخلات الإنتاج، وشراء فائض الإنتاج، والسياسات التي تدعم السلع الزراعية والتسويق (Megri et al., 2022[9])

يتطلب الاندماج في الأسواق الدولية أيضًا تحسينات في مراقبة الجودة، والتصنيف، وإصدار الشهادات، وتدابير سلامة الأغذية، وممارسات التعبئة والتغليف المناسبة (FAO and UNDP, 2021[8]). ستعمل شهادات الجودة للممارسات الزراعية الجيدة (GAP) والشهادة العضوية على دمج ليبيا بشكل أكبر في الأسواق الدولية، لا سيما أن ليبيا تمتلك إمكانات تصدير للسلع العضوية مثل التمور وزيت الزيتون.

أسئلة أساسية للمناقشة:

- هي السياسات والتشريعات التي ينبغي تنفيذها لتعزيز التكامل في سلاسل القيمة الزراعية (مثل شهادات الجودة، والممارسات الزراعية الجيدة، وإصدار الشهادات المنتجات العضوية)؟
- ما هي السياسات أو التشريعات التي يجب تغييرها أو تنفيذها للحفاظ على المياه والتربة أو إدارة المياه الجوفية بشكل أفضل أو تحسين تخصيص المياه؟

الأولوية الثانية: تحسين بيئة الأعمال

1. *دعم البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا*

كان للدعم المحدود المقدم لتوسيع مراكز الإرشاد والبحوث والابتكار في ليبيا آثار سلبية على الإنتاجية. ونتيجة لذلك، فإن القيمة المضافة لليبيا لكل وحدة من المدخلات في قطاع الزراعة قاصرة مقارنة بدول معينة في المنطقة بسبب انخفاض إنتاجية العمالة (الشكل 5). حددت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات لمزيد من الدعم، بما في ذلك التعامل مع ما بعد الحصاد والتجهيز وممارسات القيمة المضافة الأخرى مثل الموارد البشرية (FAO and UNDP, 2021[8]). بالنظر إلى المناخ الليبي وندرة الموارد الطبيعية، يقدم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات إجراءات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية وتعزيز الإنتاجية في هذا القطاع.

الشكل 5. إنتاجية العمل في القطاع الزراعي في ليبيا منخفضة نسبيًا في منطقة البحر المتوسط

الزراعة والغابات وصيد الأسماك ، القيمة المضافة لكل عامل (ثابت بالدولار الأمريكي لعام 2015)، 2019

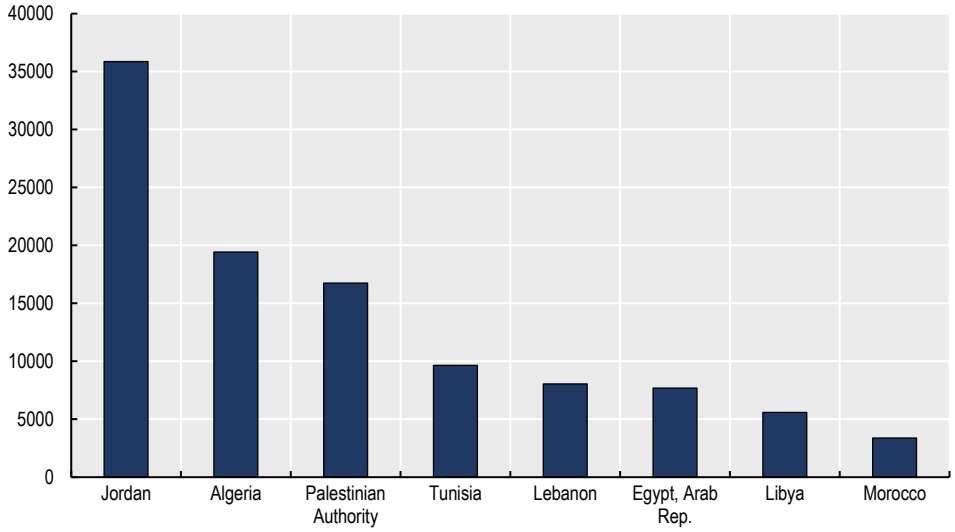

2. *تعزيز نمو الإنتاجية المستدام*

تشكل ندرة المياه خطراً جسيماً على تنمية الإنتاج الزراعي في ليبيا، نظراً لمناخ البلاد الجاف، ومحدودية هطول الأمطار السنوية، وارتفاع نسبة التبخر، وندرة المياه السطحية. في غياب مصادر المياه الدائمة، تغطي ليبيا الجزء الأكبر من احتياجاتها المائية من المياه الجوفية غير المتجددة، بنسبة 97٪ من إجمالي استخدام المياه (FAO, 2021[11]). تشكل الطاقة والكهرباء عقبة كبيرة أمام عمل أنظمة الري ومضخات المياه، فضلاً عن القدرة على التبريد المسبق وتبريد المنتجات الزراعية للتوزيع والتصدير. هناك حاجة إلى لوائح تنظيمية لتحسين إدارة مصادر المياه مع التركيز على الزراعة.

لتعزيز نمو الإنتاجية المستدام، يمكن للقطاع الزراعي الاستفادة من إمكانات الطاقة الشمسية في ليبيا، والتي توفر متوسطًا يوميًا للإشعاع الشمسي على مستوى أفقي يبلغ حوالي 7.1 كيلووات ساعة/متر مربع/ يوم. نظرًا لمناخ ليبيا، أوصت منظمة الأغذية والزراعة باعتماد أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية (SPIS) لتنظيم استخدام المياه الجوفية وتوفير وصول الطاقة إلى المناطق الريفية في ليبيا. ومع ذلك ، فإن امكانية مثل هذا الخيار تتطلب إطارًا تنظيميًا شفافًا يفضي إلى الاستثما، ودمج استراتيجيات SPIS في إستراتيجية شاملة للطاقة (FAO, 2021[11]).

أسئلة أساسية للمناقشة:

- كيف يمكن لليبيا تعزيز استغلال التقنيات الحديثة لدعم الإدارة المستدامة للمياه والطاقة من قبل قطاع الزراعة؟
- ما هي المبادرات التي يجب تنفيذها لتشجيع الابتكار في القطاع ودعم استخدام التقنيات أو تحسين أساليب الإنتاج (مثل البحث والتطوير وبناء القدرات)؟

الأولوية الثالثة: زيادة الكفاءة الذاتية للغذاء وإمكانات التصدير في ليبيا

1. تعزيز الإنتاج الزراعي والأعمال التجارية الزراعية

في عام 2020 ، أظهر تخصيص ليبيا للمساحة المحصودة حسب السلع أن أكبر الحصص يأتي من الزيتون (30.70٪) والقمح (21.66٪) والشعير (17.62٪). منذ عام 2000 ، زاد إنتاج ليبيا من الزيتون بنسبة 11.64٪ ، والذي يستخدم بشكل أساسي في إنتاج زيت الزيتون، مما يجعل البلاد في المرتبة الخامسة عشر من بين أكبر منتجي الزيتون في العالم بناءً على تقديرات عام 2019. التمر هو محصول ذو قيمة عالية ينتج إنتاجه بشكل طفيف زادت منذ عام 2000 نظرًا لوجود سوق محلي قوي (الشكل 6).

تتمتع ليبيا بميزة نسبية في قدرتها على إنتاج الخضروات للاتحاد الأوروبي في فصل الشتاء، على قدم المساواة وحتى في وقت أبكر من البلدان المجاورة مثل مصر وتونس والجزائر (FAO and UNDP, 2021[8]). السلع الغذائية الزراعية التي تم تحديدها لإمكانية تصديرها في ليبيا هي التمور والزيتون والبطاطس وغيرها. لا تزال التحديات قائمة لتوسيع هذه القطاعات الفرعية للتصدير بما في ذلك التسويق والبنية التحتية للنقل ونقص المدخلات والمبيدات عالية الجودة وسوء التعامل مع الحصاد وقلة توافر العمالة (Rahman, 2020[4]).

الشكل (6): تكوين ليبيا للمساحة المحصودة ، حسب المحاصيل ، 2000-2020

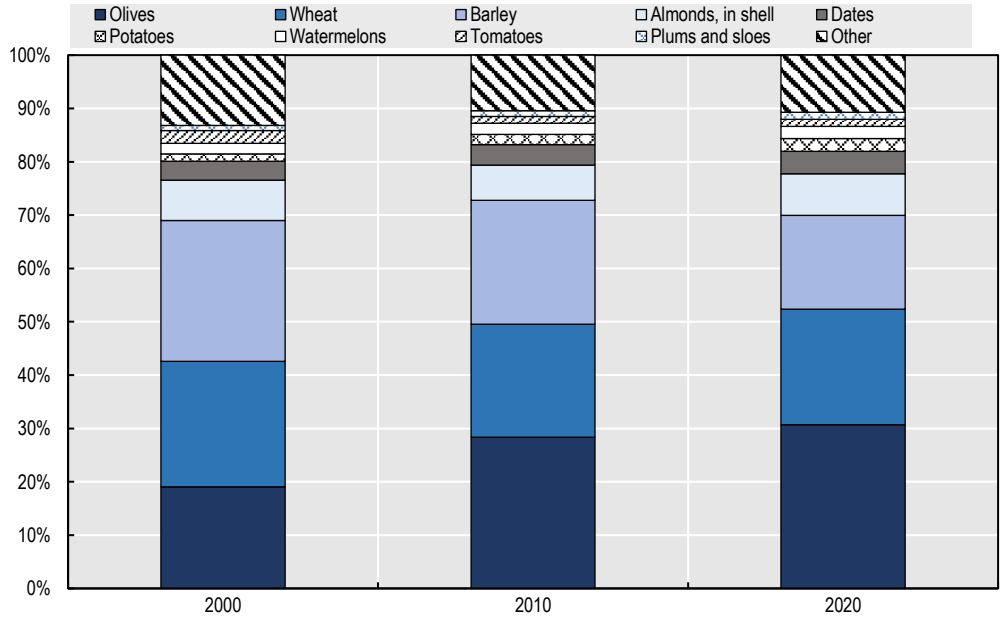

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، استناداً إلى إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة.

أسئلة أساسية للمناقشة:

- هل تستطيع ليبيا تحقيق الكفاءة الذاتية في الزراعة؟ ما هي التحديات التي تواجه زيادة الأمن الغذائي في البلاد؟
- ما هي المجالات أو المنتجات التي تمثل ميزة نسبية أو إمكانات عالية للتصدير في ليبيا؟ ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتطوير سلاسل القيمة المحددة التي توفر الوصول إلى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير؟

يمكن لمبادرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأدواتها أن تدعم جهود ليبيا لتحسين القدرة التنافسية وجاذبية قطاع الأغذية الزراعية

طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مر السنين العديد من أدوات السياسة العامة بشأن الاستثمار والزراعة. وهي معروضة أدناه، مع الأخذ في الاعتبار مدى ملاءمتها لدعم ليبيا في تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية لقطاع الأعمال الزراعية فيها.

• تمثل إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة لسلاسل التوريد الزراعية المسؤولة مرجعًا مركزيًا للشركات من أي حجم في القطاع الزراعي لتنفيذ العناية الواجبة القائمة على المخاطر. يوفر الدليل للمؤسسات إطارًا عمليًا لتحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية على الناس والبيئة والمجتمع على طول سلسلة التوريد الزراعية الكاملة. وإذ تسلم بأن بناء سلاسل التوريد الزراعي المسؤولة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام والشامل، تُشجع الحكومات على تعزيز استخدام الإرشادات بهدف ضمان قيام المؤسسات الزراعية بأعمالها بمسؤولية والمساهمة في التنمية المستدامة، ولا سيما الحد من الفقر، الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين.

• إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن سياسات أفضل لتحقيق نظام غذائي عالمي منتج ومستدام وقادر على الصمود يشكل دعامة مركزية لجهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع معايير عالمية في مجال السياسة الزراعية. وهي تحدد مجموعة من الأهداف المشتركة لقطاع الزراعة والأغذية، ومجموعة من مبادئ السياسات لضمان اتباع نهج متكامل للسياسات الزراعية والغذائية يعكس هذه الأهداف المشتركة. وتدعو إلى بناء دليل قوي قائم على أفضل مزيج من السياسات لتحقيق الأهداف المشتركة والتأكيد على تصميم المشورة لبلدان معينة لمراعاة تنوع الأوضاع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وحالات الأمن الغذائي. تشمل هذه الأهداف:

- ضمان الوصول الموثوق به إلى أغذية آمنة وصحية ومغذية.
- تمكين المنتجين في كل مكان، الكبار والصغار، ذكورا وإناثا، من العمل في نظام تجاري عالمي مفتوح وشفاف.
- ضمان الإنتاجية المستدامة واستخدام الموارد.
- المساهمة في النمو الشامل والتنمية.

• يشمل التحليل الشامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقرير مراقبة وتقييم السياسة الزراعية السنوي، والذي يستعرض التطورات في السياسات الزراعية على المستوى القطري ويقدم تقديرات حديثة للدعم الحكومي للزراعة، بالإضافة إلى أدوات السياسات لدعم النمو الأخضر في الزراعة، الذي يحدد مفهوم النمو الأخضر، ويستعرض المبادرات الحالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز النمو الأخضر.

• يستعرض إطار سياسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2020 بشأن الإنتاجية الزراعية الغذائية - الاستدامة - الصمود آثار مجموعة واسعة من السياسات على إنشاء واعتماد الابتكارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والاستدامة في الأغذية والزراعة ، مما يؤدي إلى توصيات محددة لكل مجال من مجالات السياسة. يدرس دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز أنظمة الابتكار الزراعي وتسهيل تبني ممارسات أكثر ابتكارًا على مستوى المزرعة وشركات الأغذية الزراعية.

• أخيرًا، يقدم تقرير الفرص الرقمية لسياسات زراعية أفضل (2019) فرصًا لتقديم سياسات أفضل للقطاع الزراعي من خلال المساعدة في التغلب على فجوات المعلومات وعدم التناسق، وخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالسياسات، وتمكين الأشخاص الذين لديهم تفضيلات وحوافز مختلفة للعمل معا أفضل.

المراجع

FAO (2021), *Promoting solar powered irrigation systems in Libya - Status and perspective*. [11]

FAO (2021), *The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine*, https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf. [3]

FAO (2020), *Libya: Revised humanitarian response- Coronavirus disease 2019 (COVID-19)*, FAO, Rome, https://www.fao.org/publications/card/es/c/CB0196EN/. [6]

FAO (2019), *Libya: The impact of the crisis on agriculture: Key findings from the 2018 Multi-sector Needs Assessment*, FAO, Rome, https://www.fao.org/publications/card/en/c/CA3099EN/. [5]

FAO and UNDP (2021), *The assessment and improvement of the value chains and added value of agricultural commodities in the south of Libya*. [8]

Juillard H., R. (2021), *Labour Market Assessment Libya: Macro economic analysis and migrant workers skill gap assessment - Final Report*, International Organization for Migration, https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbdl931/files/documents/20210811_LMA%20Collated%20Report%20ENG.pdf. [2]

Megri, A. et al. (2022), *New development model(s) for desert and oasian zones – Libya*, FAO, https://doi.org/10.4060/cc0719en. [9]

OECD (2020), *OECD Digital Economy Outlook 2020*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/digital/oecd-digital-economy-outlook-2020-bb167041-en.htm. [16]

OECD (2020), *Short-Term Action Plan for SME Development*. [15]

OECD (2016), *SMEs in Libya's Reconstruction: Preparing for a post-conflict economy*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/development/smes-in-libya-s-reconstruction-9789264264205-en.htm. [1]

Rahman, A. (2020), *The Private Sector amid Conflict : The Case of Libya. International Development in Focus*, World Bank, Washington, DC, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34818. [4]

Robalino, D. (2020), "Allocating Subsidies for Private Investments to Maximize Jobs Impacts", *IZA Discussion Paper Series*, https://www.iza.org/publications/dp/13373/allocating-subsidies-for-private-investments-to-maximize-jobs-impacts. [14]

Spark (ed.) (2018), *Challenges & Needs of Youth in the Libyan Job Market*, http://jusoor.ly/wp-content/uploads/2018/10/SPARK-report-ENG-v4.pdf. [12]

UNDP (2021), *Labour Market Assessment in Libya*, UNDP, https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/library/Sustainabledevelopment/Labour-Market-Assessment.html. [7]

World Bank (2021), *World Development Indicators*, https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators. [10]

World Bank (2019), *Libya Financial Sector Review*, World Bank, Washington, DC, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36789. [13]